استلاب الحيز العام الفلسطيني في القدس

راسم محيي الدين خمايسي

مخطط مدن وجغرافي،

أستاذ التخطيط الحضري بجامعة حيفا،

ومركز التخطيط والدراسات، كفر كنا

Khamaisir@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٨/١٤م تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٩/١٥م تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٢/٢٠م (العدد (٢٩)، شتاء ٢٠٢٦م)

الملخص

تهدف هذه المقالة إلى عرض، وتحليل ونقد كيفية استلاب الحيز والفضاء العام الفلسطيني وهيمنة إسرائيل عليه. يمارس هذا الاستلاب بواسطة مصفوفة ضبط ذكية تستخدم مركبات محسوسة قاسية، وأخرى معنويه ناعمة، في سبيل تغيير طابع ومشهد المدينة وتأمين سيطرة صهيونية يهودية عليها. ينبعث هذا الاستلاب المُمَنهج من مرجعيات دينية، وأيديولوجية وجيوسياسية، تستخدمها قوة الدول لفرض وتثبيت أجندتها لعبرنه وتهويد المدينة. ويتم إنجاز مركبات مصفوفة الضبط بالإبقاء على المقدسيين الفلسطينيين في حال المؤقت؛ يصارعون البقاء ويعانون من تحييدهم عن مكانة المواطنة الحقة والمستحقة، بما في ذلك إنتاج وامتلال الحيز العام وتطبيق حقهم في المدينة. كما أن تطبيق هذه المركبات تتمثل في استلاب الحيز والمكان العام، وعدم منح حق المواطنة، وإبقائهم في ظل الرعاية المؤقتة، وعدم تخصيص أراضٍ للحيز؛ من خلال

إبقاء القروية وتجنب منحهم أراضي عامة، وزيادة حال الرصد والرقابة على الحيز العام والفردي الفيزيائي والافتراضي، بما في ذلك أطر المجتمع المدني والأهلي، خاصة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

تدعي هذه المقالة أن استلاب الحيز العام الفيزيائي المحسوس والمعنوي غير المحسوس يتم من خلال نقص وغياب الحيزات العامة المدينية المفتوحة في محيط القدس الشرقية، ومنع وتهجير النشاطات والفعاليات الثقافية والجماهيرية لخلق حال اغتراب بين الفلسطيني ومدينته، تحول دون ممارسة حقه الطبيعي في مدينته.

وتضيف هذه المقالة بعدا معرفيا إضافيًّا لما طرحناه في دراستنا التي تناولت احتجاجات ساحة باب العامود والصراع على الحيز العام في القدس، لفهم العلاقة بين التحولات الاجتماعية والحيزية وتراتبية الحيزات الوظائفية في محيط المدينة، من خلال قراءة ناقدة، ليس فقط للممارسات الاحتلالية – الإحلالية – الكولونيالية - الصهيونية، بل تحاول الغوص في التفاوت في المرجعية الفكرية لحال الاستلاب، والتي تساهم بتطبيقها فرض حال، مكانة وفكر المؤقت المصارع للبقاء والمُحيَّد من ممارسة حقه الطبيعي والحر في المواطنة المدينية المُشارِكة والمشارَكة في إنتاجها والتفرد بها.

كما نحاول من خلال المقالة عرض جدلية الصراع على الحيز العام كتعبير عن الصراع على الرواية والسردية وفرض أجواء وهوية المدينة لزيادة معاناة الفلسطينيين المقدسيين، رغم قرارات وخطط الحكومة الإسرائيلية المعلنة عن رغبتها جسر الفجوات وتعميق حال الضم والاحتواء.

كلمات مفتاحية: القدس، الحيز العام، الحق في المدينة، فلسطينيون، إسرائيليون

المقدمة

يتمثل فقر مدينة القدس الشرقية لحيز عام محايد في توفر ساحات عامة مفتوحة، كما هو موجود في مدن كثيرة في العالم ، هو نتاح لحال ومكانة القدس التي تتفرد بها عن مدن أخرى. رغم أن القدس الشرقية، في حدود بلدية القدس الإسرائيلية بعد الضم عام ١٩٦٧م، تعد أكبر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية، من حيث عدد السكان، وهي مركز المحور الحضري الفلسطيني الذي يمتد من بير زيت شمالا حتى بيت فجار جنوبا، إلا أنها تعيش واقعا يفتقر لحيز عام مديني يليق بمدينة/ محيط حضري يتجاوز عدد سكانه المليون نسمة، ومرشح أن يكون قلب الدولة الفلسطينية المنشودة وعاصمتها.

إن رغبة إسرائيل وسياساتها القائمة على استلاب الحيز العام الفلسطيني في القدس دفعها لضبط النشاط والفعاليات العامة، بما في ذلك ضبط عمل نشاطات ثقافية وجماهيرية لتشكيل الوعي العام والهوية الجمعية الجامعة للفلسطينيين المقدسيين. بالمقابل، السماح بنشاط وفعاليات إسرائيلية صهيونية، مثل: مسيرة الأعلام، مما ساهم في تأجيج الصراع على الحيز العام في القدس.

لقد عرضنا هذا الصراع في دراسة سابقة تناولت احتجاجات ساحة باب العامود والصراع على الحيز العام في القدس (خمايسي، ٢٠٢١م)، وتبني هذه الورقة عليها وتضيف إليها معرفيا من خلال قراءة ناقدة لحال استلاب الحيز العام المُمَنهج الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية تجاه المقدسيين الذين يعانون من حرمانهم مكانة المواطنة الحقة والمستحقة وتبعاتها، مما يدفعهم إلى استمرار حال صراع البقاء، ومن ناحية أخرى فإن هذا الحال يدفع إلى الحفاظ وتعزيز البنى الاجتماعية التقليدية المحلية الحاراتية والعشائرية دون تشكيل مناسب لهياكل

مُمأسسة عصامية لإنتاج وإدارة حيز عام (Lefebvre, ١٩٩١م). لذا، فإن الصراع على الحضور الفلسطيني في الحيز العام والسيطرة عليه من قبل إسرائيل بواسطة تطبيق مصفوفة ضبط لاستلابه، مما عمقت لدى المجتمع الفلسطيني المقدسي حال الاهالة لديه (شلهوب- كيفوركيان، ٢٠٢٣)، وزادت من الأبعاد والإسقاطات الرمزية، الوظائفية، الخدماتية الحياتية السلبية عليه.

تهدف هذه المقالة إلى إلقاء الضوء وقراءة ناقدة لكيفية استلاب الحيز العام الفلسطيني في القدس من خلال تطبيق مصفوفة ضبط ذكية خشنة وناعمة. والمقصود بالمصفوفة ممارسة مجموعة من الأفكار، والأنظمة، والآليات، والأدوات والأجهزة الرسمية التي توظف وتفعل عند الحاجة من قبل القوة المسيطرة على الحيز الحضري؛ لأجل تحقيق أيديولوجيتها، وأهدافها وسياساتها، ولتطبيق منع المقدسيين عن استمرار الحضور والتواجد في الفضاء والساحات العامة مترجمين لأجوائهم في محيط المدينة والانفراد بها (أبو سعدة، ٢٠١٨م).

تحاول مصفوفة الضبط المطبقة إلغاء دور ووظيفة الساحات العامة في المدينة والتي تشكل مركبا صائغا لنسيج المدينة والحياة المدينيه العربية الفلسطينية الصحية بها. حاليا، هذه الاحتياجات والمتطلبات للتجمهر والحضور في مكان ساحات عامة غير متاحة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وذلك نتيجة طبيعية لانحصار توفر الحيز العام في محيط الأحياء المقدسية التي تشكل غالبيتها على نواوات قروية ضمت إداريا لمدينة القدس، وأصبحت أحياء فلسطينية في القدس الشرقية. هذه القرى التي أصبحت أحياء، تمر في حالة تمدن وتمدين مشوه، في غالبيتها، نتيجة طبيعية لزيادة السكان بها. أدت زيادة السكان وما رافقها من تغيرات بنيوية وسلوكية إلى انتقال من حال الرَيْفَنة والقروية إلى حال الحضْرَنة

المجتـزأة المشـوهة في القـدس ومحيطهـا القـروي، أي تبنـي واتخاذ بعض سـمات سـلوك صفـة المدينـة الشـكلية وبعضهـا مزيـف، وذلـك كنتيجـة مبـاشرة لحـال الحصـار والتقييـدات ومكانتهـا التـي تفرضهـا سـلطات الاحتـلال الإسرائيليـة عـلى الإنسـان المقـدسي الفلسـطيني ومؤسسـاته، وعـلى المـكان- القـدس الشرقية. إن سياسـات إسرائيـل الحكوميـة والبلديـة عزلـت القـدس الفلسـطينية عـن محيطهـا وامتدادهـا الحـضري المقـدسي مـن جهـة، وبسـطت روايتهـا (سـالم، ٢٠٢٤)، وحضورهـا الديموغـرافي، وسـيادتها الجيوسياسـة مـن خـلال السـيطرة المبـاشرة عـلى الحيـز العـام وعبرنتـه، وحـصره أمـام المقدسـيين الفلسـطينيين مـن جهـة أخـرى.

هكـذا، يسـعى المقـال إلى إضـاءة العلاقـة بـين النقـص المهـدوف والمبرمـج في الحيـز العـام الفلسـطيني مـن خـلال قـراءة نقديـة لعمليـات اسـتلاب الحيـز العـام ماديـا ومعنويـا. ويتكـون المقـال مـن ثلاثـة أقسـام رئيسـة: **الأول**، يحاول وضـع تأطـير نظـري وعـام لمفهـوم الحيـز العـام وعلاقتـه بالواقع الجيوسـياسي والمكونـات الثقافيـة الحداثيـة والتقليديـة، خاصـة في حـال الانتقـال مـن الريفنـة والقرويـة إلى الحضرنـة والمدْيَنـة، وفي ظـل تقيـدات ذاتيـة مجتمعيـة، وحواجـز ومعوقـات خارجيـة بنيويـة وجيوسياسـية. ويتنـاول **القسـم الثانـي** حـال القـدس الشرقيـة وواقـع الحيـز العـام بهـا. وننتقـل **بالقسـم الثالـث** إلى عرض ومناقشـة بعـض أدوات اسـتلاب الحيـز والفضـاء العـام وعلاقتـه بتكويـن هـذا الحيـز العـام، اسـتخدامه، إدارتـه، والسـيطرة عليـه. ونحـاول اسـتنتاجات هـذا الحـال في ظرفيـة القـدس.

تعتمـد الدراسـة عـلى قـراءة نقديـة للأدبيـات التـي تتنـاول الحيـز العـام في المدينـة بشـكل عـام، وفي مدينـة القـدس خاصـة. كمـا أننـا اسـتقينا معلومـات مـن مراجعـة أدبيـات، وتقاريـر ومخططـات وقـرارات حكوميـة تناولـت واقـع تخطيـط الأحيـاء الفلسـطينية المقدسـية كجـزء مـن حـال حجـم، وتوزيـع

واستخدام تراتبية الحيز العام في القدس الشريف.

الحيّز والفضاء العامّ– إطار عام

يشكل الحيز العام أحد المكونات الرئيسة لنسيج المدينة الفيزيائي، المشهدي، والوظيفي والإداري والحياة الحضرية بها. وتتميز المدينة عن القرية بحجم الحيز العام ومدى منالية وإتاحته بشكل حر لمجمل أهل المدينة والقادمين إليها. تشير الادبيات النظرية إلى تطوّر مفهوم إتاحة ومنالية الحيّز العامّ الذي يشكّل مركّبًا مركزيا في تصميم مشهد المدينة ومظهرها وإنتاج الاداءات والاجواء الانسانية فيها.

شهد الحيّز العامّ، كمصطلح ومفهوم، عدة تحوّلات. فقد تطوّر هذا المصطلح على صعيد الزمان، المكان، الثقافة، أنواع الحيّز العامّ، طابع انتاجه والمشاركة في استهلاك الحيّز العامّ وشكل المدن. على أساس هذا الإطار نعرض ونحلل الحيّز العامّ ومشهده في القدس، مع التأكيد على خصوصية سياق القدس، ومسألة منالية وإتاحته. يترنح مفهوم الحيز العام في الوعي المجتمعي وفي نسيج المدينة بين المحسوس القاسي والرمزي اللين. قد يكون الحيّز محسوسا - فيزيائيًّا، وسلوكيًّا، ووظيفيًّا؛ وحتى غير محسوس - إدراكيًّا، ومفهوميًّا، وافتراضيًّا وعاطفيًّا. وهناك ثمّة جدلية بين المحسوس وغير المحسوس. انصب التركيز في الموقف من الحيّز العامّ المدني ومن التخطيط الحيّزي غالبًا على البُعد الفيزيائي للمدينة، مع التطرق إلى معنى العلاقة بين غير المحسوس والفيزيائي. قد تتوزع مركّبات هذا الحيّز على طيف تراتبي تراكمي يمكن إجماله بخمسة مستويات، هي: الحيّز العامّ الصرف، والحيّز العامّ المدمج، وشبه الحيّز العامّ، وشبه الحيّز الخاصّ والحيّز الخاصّ الصرف (خمايسي، ٢٠١٨؛ ٢٠٢١، Whyte, ١٩٨٠).

زاد التكاثر السكّاني وتسريع عمليّة التمدين والتحضر من الحاجة لتوفر أراض غير خاصّة لخدمة الفرد، كفرد قائم بذاته، وكعائلة نووية، ومجتمع محلي ينتظم حول قيم ومعايير وأنماط سلوك مؤثرة على طابع الحيّز والفضاء الحضري، ونوعه، وحجمه، وموقعه، واستعماله، وتوزيع السلوكيات، والأداءات والاستعمالات فيه (Amin، ٢٠٠٨م). تطوّرت هذه العمليّة العضوية وانتجت رموزا ولغة واجواء ووضعت قواعد في المجتمع العصري (أبو سعدة، ٢٠١٨م، Lynch، ١٩٨١م). وجهت هذه المكونات المخطّطين لوضع معايير وقواعد باتت مقبولة على صنّاع السياسة العامة في تصميم الحيّز العامّ داخل الحيّز المديني، وحددت العلاقات والتناسب بين الحيّزين العامّ والخاصّ (Hakim، ١٩٨٦م). يلعب هذا التناسب دورًا مركزيًّا في تحديد طابع ومشهد النسيج المدني (Lynch، ١٩٧٢). هذا المشهد للنسيج الحضري الذي يتنظم حول تراتبيّة أنواع الحيّزات (خمايسي، ٢٠٢١م) ، قد ينسج سلوكيات المجتمع بشكل عضوي تصاعدي من تحت لفوق (Bottom-up)، كما يلمس في بيئات مدنية تقليدية قديمة مثل: القدس، ونابلس، والخليل، وعكا، وفينيسيا، وستوكهولم، والبلدة القديمة في القاهرة؛ أو يكون مخطّطا بالتوافق مع غايات واحتياجات السكّان حسب رموز ومعايير متأثرة بالبيئة الطبيعية والاحتياجات الانسانية.

يتشكل الحيز العام بمدى الاندماج بين المركّبات الثلاثة التالية: **البيئة الفيزيائية** التي تتضمن المُناخ والظروف الطبيعية؛ **البيئة الاجتماعية** التي تتضمن عالم المعايير والقيم، العادات والمصطلحات الجمالية في المجتمع الأبوي المنظّم حول رموز المجتمع التقليدي؛ بينما تشمل **البيئة الرسمية المؤسّساتية** قوانين الدولة وخاصّة صلاحية تطبيق التوجيهات والتنظيم. يؤثر الدمج بين المركّبات الثلاثة – البيئة، المجتمع ونظام الحكم [الدولة/ السلطة المحلية] من خلال تدخل فوقي تنازلي و/أو تحتي تصاعدي على تصميم النسيج المدني/ البلدي، على

إتاحة ومنالية الحيّز العامّ المحسوس وغير المحسوس، حسب تراتبيّة أنواع مركّبات الحيّز، ومساحته، وموقعه، وادارته في الحيّز البلدي وفي حيّز الدولة. وتؤثّر هذه المركّبات أيضًا على المشهد المديني، الذي يشمل مركّبات غير رسمية تتطوّر تحتيًّا بموجب احتياجات الفئات السكّانية في المجتمع، وعلى أساس الرموز والقيم المعيارية فيه. وتتأثر هذه المركبات أيضًا بالبيئة الفيزيائية والمركّبات الرسمية التي تحدد بموجب توجيهات ومطالب الدولة/ السلطة المحلية التي تقرّ فوقيًّا وتلزم الفرد والمجتمع المحلي. إذ أن استعداد الفرد/ المجتمع لإنتاج حدود الحيّزات يمنحه تعبيرات افقية/ فيزيائية، وعامودية/ إدراكية، ويساهم في تطوّر الحيّز العامّ الفيزيائي والافتراضي. تطور هذا الحيز يشكل أحد المعايير لحداثة هذا المجتمع ومستوى الحرية الفردية والتعددية به التي تمنحه حرية الحركة في المكان.

تنوع تعريف الحيّز العامّ

مفهوم الحيز العام وتعريفه متنوع في البيئات الحضرية. وقد تغير هذا المفهوم وتطور مع تطور المدن ومعها المتطلبات المجتمعية الثقافية والسياسية وحالات الصراع عليه. يشكل الحيّز العامّ كلّ المناطق الخاصّة ببيئة مبنية أو طبيعية، ويتحلى مجمل الجمهور بحق منالية الوصول الحرّ إليها ومتاح للجميع بحرية (Zucker, ١٩٥٩؛ Moughtin, ١٩٩٢). كما ان الحيّز العامّ هو مِساحة مشتركة يقوم فيه الناس بأنشطة وظيفية، ويمارسون عادات تجمع في نطاقه أبناء المجتمع سواء كان متعلّقا بحياتهم ومعايشتهم اليومية أو بأحداث اجتماعية، ثقافية وسياسية خاصّة (Carr, et al, ١٩٩٢). وان الحيز العام يكون في منطقة تجري فيها حياة اجتماعية عصامية متنوعة، منفصلة عن المجال النووي العظامي الابوي القريب وتتيح الانكشاف على معارف وغرباء متعددي الانتماء والثقافات (Mehta, ٢٠١٤).

أحد المفاهيم الأساسية في نظريّة الحيّز العامّ في النظم الديموقراطية التي تعتمد **نظام المواطنة** والميثاق الاجتماعي بين الدولة والمواطن، هو أن العمل السياسي موجّه من قِبَل الحيّز العامّ، وان النظام الشرعي الوحيد الممكن هو الذي يصغي للرائي العامّ حيث تتكوّن آراء الجمهور ورغباته ومع ذلك صياغة الرائي العام والتعامل معه (Fraser، ١٩٩٢م)، حسب النظم الديموقراطية التي تعمد على ان مصدر السلطة هو الشعب الذي يوكل إدارة الحيز العام للدولة بالنيابة، من خلال الانتخابات الدورية النيابية، وحق الانتخاب والترشح ممنوح لكل مواطن من حيث المبدأ. أما في المجتمعات التقليدية الابوية القروية، الاهلية فان مسؤولية الراعي (الحاكم، الأمير، الشيخ، المختار) إدارة شؤون الرعية/ الشعب بموجب نظم مُسيطرة، وبعضها يصل الى حال الاستبداد، حيث مصدر السيادة ليس من الشعب بل نتاج الزعامة، المبايعة، والعلاقة العامودية بين الراعي والرعية، وتنشا علاقة تبعية تتقلص بها مساحة ودور الرائي العام في مجتمع يدار بموجب نظم تقليدية اهلية وبعضها بدوية رجعية.

في هذا السياق، يعتقد هابرماس ان الأنظمة الديمقراطية ترتكز على قدرة المواطنين والفرصة المتاحة لهم للمساهمة في نقاشات تنويرية (Habermas, ٢٠٠٦). يعنى ان قسمًا من النقاش يدور حول تشكيل الرائي والحيّز العامّ في النظريّة السياسية الحالية محاولا الإجابة على السؤال، ما هو الأساس النظريّ للحيّز العامّ؟ كيف تتحرك المعلومات وتعالج في إطار الحيّز العامّ، وما هو تأثير الحيّز العامّ على المجتمع وأحداثه السياسية؟ الحيز العامّ هو إذن مجال أو مكان (ليس فيزيائيا بالذات) متاح وعلني في حياتنا الاجتماعية حيث يجري هناك نقاش عقلاني ومنهجي ومتساوٍ (Fenton and Downey, ٢٠٠٣م).

في ظروف المجتمع التقليدي الأبوي والاقطاعي، حيث يكون الحاكم

بالوراثة وبالمبايعة، هو ممثل القبيلة/الحمولة ويدير المداولات مع فئة صغيرة من المساعدين، حيث كان الحيّز العامّ في حينه صغيرا. مع حدوث الثورة الصناعية التي صحبها ظهور طبقة برجوازية تشكل الطبقات الوسطى، وتطالب بتلقي حقوقها في الحيّز العامّ تقلصت القوى التقليدية الانتمائية، وتضررت مكانة السلطة والدولة فتحوّلت إلى صلاحية خاضعة لمراقبة الجمهور ونقده. وانبثقت من الثورة الصناعية مثاليات وقيم التنور – مثل مساواة المواطن وحقوقه وما شابه. كما أُقيم بعد الثورة الصناعية حيّز عامّ مثالي يصفه هابرماس بأنّه نموذج ليبرالي للحيّز العامّ (Castells, ٢٠٠٩). هذه القيم لا تتوفر في حال احتلال كولونيالي يسلب حق السلطة من المجتمع وأفراده على ذواتهم مما يشوه حال ومفهوم الحيز العام والسلوك الحياتي به.

الحيز/ الفضاء العام والمواطنة

دور ومكانة المواطن في النظم الديموقراطية صائغ في تشكل الفضاء، الحيز والمكان العام. هذه النظم تتبنى قيم مبادئ وسلوكيات حق التشارك والمشاركة للمواطن في انتاج المكان، الذي يعني حسب تيم كريسويل «ان المكان هو فضاء له معنى، ومجال خبرة لفرد او مجتمع» (Cresswell، ٢٠٠٩م)، ويعرف ليفي شتراوس (١٩٦٦) أن «الفضاء» يعني مجتمع من الاماكن المسماة».

والسؤال، من يحدد معني المكان في حال الصراع علية بين قوى غير متناظرة؛ قوة الدولة والبلدية المُمَأسسه التي تعمل من فوق مستخدمة مصفوفة الضبط على المكان، وبين قوة المجتمع المحلي المستضعف، الذي يعاني من حال ومكانة المؤقت ويمر مرحلة تمدن منتقل من مجتمع تقليدي ابوي الى مجتمع لا يمارس الديموقراطية، وبينة وبين الدولة مُغَيَّبة علاقة المواطنة وما تتضمنه من مواثيق وعقود اجتماعية وسياسية تؤثر

بشكل مباشر على انتاج المكان، بما في ذلك الحيز العام به.

كما ان تصادم الروايات والسرديات بين الدولة الإسرائيلية المحتلة وبين المجتمع الفلسطيني المحتل يساهم في استلاب المكان خاصة الحيز العام. تركز السردية والرواية الإسرائيلية على تهويد وعبرنه الحيز وامتلاكه للشعب اليهودي، بينما يرفض المجتمع الفلسطيني هذه الرواية وينفيها محافظا على روايته الدينية، الوطنية كمجتمع اصلاني له الحق الطبيعي في امتلاك المكان وإنتاج الحيز العام. تعمل إسرائيل حاليا على استبعاد غالبيّة سكّانها العرب بما في ذلك الفلسطينيون في القدس الشرقية عن الحيّز العامّ الخاضع لهيمنة الأكثرية اليهودية على المستويين القطري والمدني.

تتسبب هذه الهيمنة في تصميم الخطاب وتحدد الأجندة العامّة التي ممكن ان تنتج، تمتلك وتدير الحيز العام. هكذا فان اختلاف المكانة والحال القانونية والعرفية للمقدسين الفلسطينيين على اعتبار أنهم غير مواطنين في دولة إسرائيل، ولا يشاركون في مؤسسات الدولة الديموقراطية النيابية القطرية والبلدية، بل هم معرفين بشكل واع كمقيمين دائمين من قبل إسرائيل، يدارون بموجب منظومة الرعاية لمجتمع ابوي تقليدي، يسعي لحفظ الحيز الخاص، ولا يمتلكون مؤسسات عامة ترعاهم وتديرهم، خاصة وان دولة إسرائيل تمانع تنظيم المجتمع الفلسطيني المقدسي في مؤسسات عامه تنافسها او تقابلها في تشكيل وإدارة الحيز. وإن استلاب الحيز العام يتم من خلال تطبيق هذه الممانعة في تشكيل مؤسسات فلسطينية وطنية، او اهلية تمكن انتاج وإدارة حيز عام فلسطيني ينظم المجتمع ويوفر له حيز عام لائق في فضاء المدينة.

استلاب الحيز العام مع استمرار حال ومكانة المؤقت

كما اشرنا، ورغم مرور أكثر من (٥٨) عامًا على احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، وضمها اليها وبسط سيادتها على الأرض/المكان قسرًا، بينما أبقت الانسان المقدسي الفلسطيني بمكانة مشروطة «مقيم دائم» (قانون الدخول لإسرائيل، ١٩٥٢). هذا الفصل بين مكانة الأرض ومكانة المواطن الفلسطيني لم يكن اجرائيا وعفويا، بل قُصِد منه إبقاء حال المؤقت للمواطن الفلسطيني لاعتبارات أيديولوجية، جيوسياسية، ديموغرافية.

إن استخدام البعد الزمني لتحقيق السيطرة وتثبيت إنجاز مشروع كولونيالي استيطاني باستخدام قوة الدولة لخلق واقع من فوق يكون من الصعب تغيير من ناحية، ومن ناحية أخرى يبقى الانسان المقدسي المحتل في حال انتظار تغيير حكم الدولة المحتلة، واستعادة موارده وحقه بالمدينة، صاغت حال المؤقت علاقات القوة ومنع ممارسة الحق الفلسطيني بالمدينة وتطبيق السياسات التي تهدف تثبيت استيطانها الكولونيالي على القدس الشرقية وتغيير طابعها. بالمقابل اضطر المقدسيون الفلسطينيون، أفرادا وجماعات، على تأجيل بعض مشاريعهم التنموية على امل وتوقع انتهاء حال الاحتلال، مما أبقاهم في حال صراع البقاء. هذا «التأجيل القسري المبطن والمعلن» دفع المقدسيين لمقاومة ومواجهة عدوان الاحتلال الذي يسعى ان يكون هو الثابت، بخطاب وسلوك الرباط، والصمود، وصراع البقاء، ورفض المشاركة والتشارك مع الاحتلال الإسرائيلي لحفظ حقهم بالمدينة، بما في ذلك تسويف/ تأجيل إعداد وإنجاز التخطيط الحيزي الحضري ومعه الحيز العام، لأن ذلك يعني القبول بحال التماهي مع مشروع الثابت الكولونيالي.

إن عدم التناظر بين جدلية حالة المؤقت، حيث ان الفلسطينيين المقدسيين ينظرون الى الاحتلال الإسرائيلي بأنه مؤقت وسوف يزول، بالمقابل يتعامل الاحتلال مع الفلسطينيين كأنهم مؤقتون، ويجب إدارة شؤونهم دون إعاقة

لمشروع الدولة، ومع الوقت يتم تطويعهم لقبولهم بالأمر الواقع المُنشأ المتغير مع الوقت وخلق واقع استيطاني ثابت مبني على إنجاز تخطيط حيزي توجيهي ومقونن رسمي ينتج ويسيطر على الحيز العام. هذا التطويع القسري يتم من خلال فرض مصفوفة ضبط عليهم، وتأجيل طرح حلول أو تسويات جيوسياسية، مع بقاء فصلهم عن امتدادهم الحيزي الطبيعي الوطني والمدني الفلسطيني.

بموجب قانون «الدخول لإسرائيل-١٩٥٢م» ثبتت حال ومكانة المؤقت مع فرض «مقيم دائم» على الفلسطينيين المقدسيين، بعد ان احتلوا عام ١٩٦٧؛ وهي مكانة تمنح لمن يدخل إسرائيل لغرض العمل، متنكرة لكونهم مواطنون اصلانيون. هذه المكانة المميزة أبقت المقدسيين الفلسطينيين في حالة المؤقت المشروط، حتى أنها خلقت ثقافة المؤقت المُنْتَظِر أن تتغير مكانته وحاله، وعمقت سلوك المحتج المتهم الفردي والجمعي للاحتلال المستمر وتذنيبه بكل ما يحدث في المجتمع.

منذ عام ٢٠٠٣، قدم نحو ٢٠ ألف شخص فلسطيني مقدسي طلب الجنسية الإسرائيلية، من أصل نحو ٣٧٦ ألف مقدسي فلسطيني، وصادقت إسرائيل على أقل من ثمانية آلاف طلب فقط. حسب المعطيات التي ركزها مراقب الدولة (٢٠١٩)، خلال الفترة بين أعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٧ تم تقديم ٨١٨٥ طلب لنيل الجنسية الإسرائيلي و٦٤٩٧ طلب لتوحيد عائلات ثابت لدي المقدسين، رُفضت غالبيتها.

وحسب مكانة «المقيم الدائم» منحوا حق الانتخاب للبلدية، ولكنهم لم يمنحوا حق الانتخاب للبرلمان. هذه المكانة المشروطة والمستمرة أكثر من ٥٨ سنة من الاحتلال حالت دون امتلاك حق المقدسيين في المدينة، بمعنى تفعيل المشاركة والتشارك في انتاج المكان، بما في ذلك الحيز والفضاء، رغم انهم مستهلكين له وحاضرين غائبين به. ولان غالبيتهم لا يشاركون في الانتخابات البلدية (طوعا) والقطرية الإسرائيلية (طوعا وقسرا) لاعتبارات وطنية، حيث تشير المعطيات ان

اقل من ٥٪ من المقدسيين الفلسطينيين شاركوا في الانتخابات البلدية عام ٢٠٢٤. في هذا السياق استغل الإسرائيليون مكانة المقدسيين، وسلوكهم السياسي، وحَمَّلوهم المسؤولية، مُذَنِبين اياهم بان عدم مشاركتهم هي سبب إعاقة توفير الحيز العام والموارد المرصودة لتطوير احيائهم بما في ذلك توفير الحيز العام المديني والحاراتي.

ما نود الإشارة اليه، أن مكانة «المقيم الدائم»، الممنوحة قسرا من الاحتلال الإسرائيلي، تحرمهم من حق أساسي؛ وهو حق المواطنة الثابتة المستقرة، حق توفير الحيز العام، وتساهم في مجمل أشكال استلاب الحيز العام والتمييز المأسس ضدهم في معظم السياسات التي تصاغ لإدارة شؤون حياتهم اليومية الفردية والجمعية في فضاءهم ومكانهم العام والخاص. وقد ساهمت حالة المؤقت المتبادلة في صياغة الخطاب والسلوك السياسي والسوسيو-ثقافي لغالبية الفلسطينيين والمتأثرة بطبيعة واهداف المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يسعى لنيل التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. يجعل هذا الخطاب والسلوك الوطني الفلسطيني لدى المقدسيين مترنحين بين المطالب المدنية والبلدية وبين المطالب القومية الوطنية. بالمقابل تطبق الحكومة الإسرائيلية، ومعها بلدية القدس، سياسات ومصفوفة ضبط تُبْقي مكانة المقدسيين كمقيمين دائمين، يعانون من حال المؤقت، ويتم التعامل معهم على أساس انهم افراد وليس مجموعة قومية ذات مصلحة وطنية قومية جماعية تمتلك الحيز العام وتديره.

لا توجد مصلحة ومطلب إسرائيلي لإخراج الفلسطينيين المقدسيين من حال المؤقت ومكانته في المستقبل المنظور. لذا، فان هذه المكانة ستبقى مفروضة رسميا على الفلسطينيين المقدسيين، ما يحول دون إشراكهم في إنتاج وامتلاك الحيز العام والخاص من خلال تخطيطه وإدارته. بالمقابل، فان زيادة عدد السكان الفلسطينيين في القدس ومحيطها وارتفاع احتياجاتهم ومتطلباتهم

الحياتيــة وعيشــهم الكريــم، يدفعهــم إلى تشــكيل بدائــل تنظــم المجتمــع، بعضهــا يعتمــد عــلى الأطــر الابويــة التقليــدي (ســالم، ٢٠١٩). لــذا، سيســتمر حــال المؤقــت حتــى الوصــول إلى تســوية جيوسياســية، حتــى آنــذاك ســيبقى الفلســطينيون يعانــون مــن السياســات الإسرائيليــة التــي تســعى الى تثبيــت الاحتــلال وفتــح فــرص توســيع ضــم أراضي أقيمــت عليهــا مســتوطنات إسرائيليــة رســميا (De-jury)، بعــد أن ســيطرت عليهــا فعليــا (De-facto)، ومــع ذلــك ســلبهم الحيــز العــام وصياغــة الفضــاء العــام.

تراتبية الحيّز العــامّ في فضاء المدينة المُغَيَّب

تراتبيّــة الحيّــز العــامّ الفيزيائــي الــذي يجــري فيــه نشــاط المُنــاخ العــامّ، بصــورة تفاضليــة، تتطلــب التمييــز بــين الحيّــز العــامّ والحيّــز الخاضــع لاســتعمال الجمهــور، وان كانــت حاجــة في كليهمــا لِمســاحة فيزيائيــة. الحيّــز العــامّ هــو حيّــز خاضــع لهيمنــة واســتعمال الجمهــور برمتــه، تديــره بــإدارة ســلطة عامّــة مثــل طريــق وأرض عامّــة مفتوحــة. قــد يكــون الحيّــز الخاضــع لاســتعمال الجمهــور حيّــزًا خاضعــا لملكيّــة وســيطرة خاصّــة أو شــبه خاصّــة إلا أنّ الجمهــور يســتطيع اســتعماله مثــل مجمّــع تجــاري، أو مستشــفى تديــره هيئــة مســؤولة عــن تصريــف شــؤونه. تشــمل بعــض هــذه الأنشــطة ســاحات مفتوحــة فيمــا تشــمل الأخــرى أراضي مبنيــة. ثمّــة مثــال للحيّــز العــامّ المفتــوح في المــدن الكبــيرة. تضــمّ بعــض المــدن الأخــرى، مثــل: نيويــورك، وبرلــين، وباريــس متنزّهات رئيســية تجــرى فيهــا لقــاءات عامّــة. كمــا جــرت في ميادين وســاحات عامّــة كثيرة في البــلاد والعالــم أنشــطة عامّــة شــملت احتجاجــات عــامّة ومظاهــرات مثلمــا حــدث في ميــدان تــل أبيــب أو حديقــة ســاكر في القــدس الغربيــة؛ ميــدان التحريــر أو ميــدان رابعــة في القاهــرة؛ ميــدان اللؤلــؤة في البحريــن ومــا شــابه. هنــاك حيّزات خاضعــة لاســتعمال الجمهــور تصمــم النســيج المدنــي/ البلــدي في المبانــي العامّــة الحكوميــة، في المؤسّســات الثقافيــة والموســيقية، في المتاحــف، في مؤسّســات التعليم، في

دور العبـادة والأماكـن الدينيـة، في الملاعـب والمنشـآت الرياضيـة والأراضي المفتوحـة رغـم كلّ التقييـدات الإداريـة المترتبـة عـلى اسـتعمال المنشـآت التـي تعرضهـا حيث تشـكّل هـذه المبانـي العامّـة حيّـزات خاضعـة لاسـتعمال الجمهـور رغـم القيـود الإداريـة وشروط الاسـتعمال. مسـح ومراجعـة واقـع وحـال هـذه الحيـزات العامـة تظهـر انهـا مسـلوبة مـن الفلسـطينيين في القـدس الشرقيـة.

هنـاك تفـاوت في طابـع وشـدة وأنـواع الأنشـطة العامّـة والمُنـاخ العـامّ في الحيّـز العـامّ الفيزيائـي مـع العلـم ان هـذا التفـاوت متأثـر بحجـم المدينـة، بمركزهـا القطـري، القومـي، أو الدولي-المعلـوم، بالظـروف البيئية/الفيزيائيـة، بالمُنـاخ الاجتماعي-السـياسي، بالتقاليـد الديمقراطيـة التـي تتيـح نقاشـات عامّـة، بالسياسـة التخطيطيـة وبالقـدرة الاقتصاديـة ومسـتوى التطويـر في الدولـة. كمـا نلمـس تفاوتًـا بـين الاحيـاء داخـل المـدن بـكل مـا يتعلـق بإتاحـة ومناليّـة الحيّـز والنشـاط العـامّ. يقـام في مركـز المدينـة نشـاط عـامّ متنـوّع بفضـل تركيـز السـكّان، التجـارة والسـياحة، المبانـي العامّـة، ومبانـي الحكـم. أمـا أطـراف المـدن فتوجـد فيهـا سـاحات عامّـة مفتوحـة ومتنزّهـات محـدودة، فيمـا نجـد في المنطقـة الوسـطى بـين المركـز والأطـراف أراضي عامّـة صغـيرة المسـاحة مثـل حدائـق جيـوب ومبـان عامّـة تحتـوي عـلى خدمـات لصالـح سـكّان المدينـة يقـوم البعـض بزيارتهـا.

يسـبّب تطـوّر النسـيج المدنـي العضويـة والمنظّـم في حـدوث تفـاوت في تقسـيم الأراضي المسـتخدمة والمخصصـة للسـاحات العامّـة والحيّـز العـامّ في المدينـة. ثمّة مُنـاخ وحيّـز عـامّ متـاح في الأراضي العامّـة المفتوحـة، في الميادين والمبانـي العامّـة. المـدن والبلـدات التـي أحسـنت تطويـر حيّـزات عامّـة أنشـأت فيهـا قـدرا أكـبر مـن المُنـاخ العـامّ بموجـب تخطيـط حداثـي كمـا حـدث في المـدن الفلسـطينية، بمـا في ذلـك القـدس خـلال الفـترة الانتدابيـة (تمـاري، ٢٠١٢). لـذا، ثمّـة علاقـة إيجابيـة بـين نشـوء مُنـاخ عـامّ وحيّـز عـامّ وإتاحـة مناليّـة أراض عامّـة مفتوحـة

في البلـدة. منالـيّـة المُنـاخ العـــامّ والحيـزات العامّـة هـي مـؤشّر واضـح لمسـتوى تطـوّر المـدن والتفريـق بـين مـدن كبـيرة رئيسـية ومـدن متوسّـطة وقـرى، وتفـاوت في دور المجتمـع المدنـي وانتمـاء الفـرد لحيـزه ومـدى محافظتـه عليـه. يُكَّـون الحيّـز العـــامّ في القـرى الصغـيرة ضئيـلا وبالتـالي مغمـورا حيـث يعـرف أعضـاء المجتمـع المحـلي بعضهـم البعـض وبالتـالي تعتمـد علاقاتهـم غالبًـا عـلى مفاهيـم تقليديـة وانتمائيـة عظاميـه.

نجـد في البلـدات المدنيـة الكبـيرة في المقابـل حيّـزًا عامـا واسـعا ومتطـوّرا وثمـة صلـة إيجابيـة عمومـا بـين حجـم البلـدة ومسـتوى التطويـر وتطـوّر الحيـز العـــامّ الفيزيائـي والمُنـاخ العـــامّ. فكلمـا كانت البلـدة أكـبر كان الحيّز العـــامّ الفيزيائـي والمُنـاخ العـــامّ أكثـر تطـوّرا، وكلمـا كان المجتمـع متماهـي مـع النظام الديموقراطـي التـداولي الـذي يقـرره المجتمـع بالتشـارك والمشـاركة فـان الحيـز والمنـاخ العـام يتسـع ويحافـظ عليـة مـن قبـل المواطنـون. تتـوازى تراتبيّـة اتاحـة ومنالـيّـة حجـم الحيّـز العـــامّ الفيزيائـي ومنالـيّـة السـاحات المفتوحـة مـع تراتبيّة أشـكال البلـدة: قريـة، بلـدة، مدينـة، حـاضرة (Omer and Or, ٢٠٠٥؛ كوتـوك وكوخـن، ٢٠١٥).

ان حـال القـدس الشرقيـة، حيـث مكانـة المواطنـة، ومعهـا توفـر الحـق بالمدينـة (Lefebvre, ١٩٩٦) وانجـاز التشـارك والمشـاركة السـياسي مسـلوبة، يسـاهم هـذا الحـال في اسـتلاب الحيـز العـام. كمـا ان مدينـة القـدس الشرقيـة لـم تخطـط وتنتـح منـذ احتلالهـا وضمهـا قـسرا لإسرائيـل كمدينـة لا يتوفـر بهـا تراتـب احيـاء وظائفـي، ومـع ذلـك تراتـب وتكامـل في وحـدات الحيـز العـام، بل ما نشـأ وتَشَّـكل مـن نسـيح عمرانـي تراكمـي نتيجـة لانتفـاخ قـروي غـير متجانـس ومعه عـدم تخطيـط وانتـاج حيـز عـام في ظـل مصفوفـة الضبـط الإسرائيليـة، التـي مـن بـين مـا تسـعي عليـة إبقـاء القرويـة، تقويـة حـال نظـم الرعايـة التقليديـة الابويـة المحليـة، ومـع ذلـك تقطيـع التواصـل الحـضري وتجزئـة التكامـل

الوظائفي لحيز عام محدود المنشأ في القدس الشرقية الفلسطينية.

استلاب تكوين المجتمع المدني وتقليص دورة في انتاج الحيز العام

كجزء من استلاب الحيز العام يتم من خلال إعاقة تأسيس وتفعيل دور المجتمع المدني الذي يشكل حلقة وصل بين الحكم المركزي، الحكم المحلي والقطاع الخاص. إن تكوين المجتمع متعلق بمكانة المواطنة والنظام الديموقراطي الفاعل. في حالة غياب المواطنة الحقة والممارسة الديموقراطية التي تعتمد على حرية المواطن، فان دور المجتمع المدني يصبح مشوها وغير فاعل في أداء دورة المطلوب في تنظيم المجتمع، بما في ذلك في حيزه العام والشبة عام.

لقد عرض سالم (٢٠٢٣م) تطور حال واشكاليات ما أطلق علية المجتمع المدني في القدس الشرقية. كما عرض بن ابراهامي (٢٠٢٠) واقع المجتمع المدني في القدس الشرقية من منطلقات إسرائيلية ادماجيه. وناقشت دراسات متعددة مكانة وتشكيل ما تعرف بتطور المجتمع المدني الفلسطيني بما في ذلك في القدس. لا نريد الاسهاب في مناقشة نقدية لحال المجتمع المدني/ الأهلي في القدس، لان ذلك يتطلب دراسة أخرى. ولكن في سياق استعراضنا لحال كيفية استلاب الحيز العام، فان مصفوفة الضبط الإسرائيلية تحول دون تطوير مجتمع مدني فاعل مساهم في صياغة حيز عام. وان اسقاط اسم المجتمع المدني على المؤسسات غير الحكومية وغير البلدية، وكأنها هي مجتمع مدني اظن ان ذلك مغاير لماهية دور وتشكيل المجتمع المدني المرغوب في حال استقلال الإرادة، وحرية الفرد وتنيميه مستدامة محلية وقطرية غير مأسورة او محصورة او مأزومه، كما هو حال القدس في ظل السيطرة الإسرائيلية. حيث ان المجتمعات في القدس الشرقية ما زالت تترنح بين حال المؤقت وصراع البقاء تتبنى بسلوكها نماذج –براديم- الرباط، الصمود، المقاومة، الانفصال، الاحتجاج، الإغاثة، النظم التقليدية العشائرية العظامية

التي تمر بحال تمدن، بينما نموذج – تشكيل المجتمع المدني ينطلق من ماهيات مدينية ذات اجندة مدنية، تتوفر بها حال الاستقرار، تطبيق العقد الاجتماعي بين الدولة بصفتها ودورها الاعتباري النيابي المسؤول عن حياة كريمة مؤمنه للمواطن، الذي يمتلك حق التشارك والمشاركة المتساوية.

هكذا، فان اسقاط مفهوم وحال المجتمع المدني بموجب البراديم الذي نشأ وتطور في الدولة الديموقراطية الحديثة، والتي يمتلك مواطنيها حق المشاركة المتساوية على واقع القدس هو أمر لا يتجانس مع السياسات الإسرائيلية التي تعمل على سلب مفهوم وسلوك وادوار تأسيس وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني. بالمقابل، فان المجتمعات المقدسية ما زالت بحال فكري، ونفسي وسلوكي يترجم بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة مصفوفات ضبطهم لهم.

لذا، فان منشأ وعمل ما تعرف باسم مؤسسات المجمع المدني في القدس هو في ظل حكم أجنبي، مارست معه هذه المؤسسات مشاركات محدودة مشروطة متخوفة تترنح بين حفظ مكونات الذات مقابل الاندماج والتماهي من اجل المعايشة. حال برايم انشاء وتفعيل مؤسسات، تنظيمات، ائتلافات غير حكومية، أهلية، قطاعية، طائفية، قروية/ حاراتية محلية على الغالب وفي غياب الدولة الوطنية خلق مجتمع مدني معاق، بعضة خاضع لأجندات اجنبية، أو أنه يحاول توفير خدمات المعايشة في ظل مساحة ما يسمح به القانون المطبق لإدارة شان جمعي، او ان هو هبات شبابية تتآلف لرد الظلم والعدوان او تحقيق مطالب عينية (عزم، ٢٠١٩م).

عند رصد ناقد لحال المؤسسات/ التجمعات الفلسطينية غير الحكومية والبلدية العاملة في القدس نجد انها ضعيفة ومُضَّعفة في واقع ازدواجية الهامشية فلسطينيا واسرائيليا، نتيجة لواقع الصراع. هذه المؤسسات الحالية، رغم ان بعضها ذات تقليد، لا تستطيع بظرفيتها الحالية تكوين وادارة حيز عام يليق بالقدس.

وان مخططات وقرارات حكومية وبلدية إسرائيليا مثل قرار رقم ٣٧٩٠ (٢٠١٨) و٨٨٠ (٢٠٢٣)، والتي تسعى الى رصد أموال حكومية من اجل جسر الفجوات في القدس، هي عمليا جزء من مصفوفة الضبط التي تساهم في سلب الحيز العام، وتحول دون السماح للدور الوطني الفلسطيني، لأخذ دورة لدفع تنمية الحيز العام في القدس. رصد واقع المجتمعات المقدسية التي تترنح بين الرغبة في المعايشة والتعايش ومع ذلك تامين أسباب الحياة الكريمة، وحفظ الهوية الجمعية والفردية مقابل ممارسات إسرائيلية لطمسها وتهديدها يتم إعاقة تشكيل مجتمع مدني فاعل يساهم في تشكيل حيز ورائي عام يستجيب لمتطلبات استدامة تطوير المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية.

تقليص الحيز والفضاء العام وأدوات السيطرة علية

لاستلاب الحيز العام ولتامين السيطرة علية، استخدمت إسرائيل نظام الأراضي العثماني، الانتدابي، والأردني، والذي مُكَّن سيطرة الدولة على الأراضي المصنفة حسب قانون الاراضي العثماني كأراضٍ موات، ميري/ اميري ومتروكة، ولاحقا أراضٍ وقفية، بعد ان صادرت أراضٍ وقفية (خمايسي، ٢٠٢٠). كما قامت إسرائيل بمصادرة واستملاك حوالي ٢٨,٧ كلم مربع (٤٠,٤٪) حاليا من القدس الشرقية لإقامة مستوطنات إسرائيلية. وحاليا، فان مساحة منطقة نفوذ القدس حوالي ١٢٦ كلم مربع، منها ٦٠٪ مناطق غير مبنية. واما المناطق المخصصة للساحات العامة المفتوحة بتصنيفاتها ومستوياتها المختلفة فقد وصلت حوالي ٥٤ كلم مربع أي حوالي ٤٢٪ من مساحة منطقة نفوذ بلدية القدس، هذه المناطق غير مفتوحة او متاحة عمليا لاستخدامات الفلسطينيين المقدسيين، ولا يشعرون بالأمان بها او انها مخصصة لهم، لأنهم مقيدون للحركة بها في ظل الصراع على المدينة، وسياسة إسرائيل تذويت حال غربة، اغتراب واقصاء الفلسطينيين من إنتاج المكان واستخدام هذه الساحات والاراضي المفتوحة (خمايسي، ٢٠٢١).

استلاب الحيز العام في الاحياء المقدسية، يعود لعدة أسباب، نعرض بعضها فيما يأتي بإيجاز:

١. تطبيق سياسات تخطيط حيزية مقوننه تشمل تخطيط، إدارة، واستخدام الارض تنطلق من رواية إسرائيلية ترغب ببسط هيمنتها على القدس وحصر الحضور والتوسع الفلسطيني من خلال استمرار السلطات الإسرائيلية باتخاذ قرارات حكومية وبلدية ورصد موارد لبسط مصفوفة الضبط والسيطرة على القدس، من خلال تجنب توفير الحيز العام الفلسطيني المناسب لمتطلباتها. كما ان جزءًا من مركبات هذه المصفوفة استخدام مركبات التخطيط، تسجيل وتسوية الأراضي، التجديد والاستبدال الحضري وتطويع مفاهيم وأدوات هذه المركبات لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، الديموغرافية والحضرية، بواسطة احاطة وحصر الاحياء الفلسطينية، تقطيعها وشرذمتها، والتغلغل فيها لمنع إمكانية تحويلها الى حيز حضري متوفر به حيز عام يؤهله ان يكون مدينة مركزية عصرية مع تواصل عمراني حضري وتكامل وظائفي. زادت عملية العزل والتقطيع الحاراتية/ القروية بعد إقامة جدار عازل للقدس عن محيطها وحولياتها المغذية لها، مما ساهم في تحويل المدينة من مركز حضري الى احياء متقطعة، بالأصل كانت قروية وتمر بمرحلة تمدن مشوه. كما ان تقليل وتصغير المساحات المخصصة للحيز العام تساهم في بقاء تغليب المحلية «القروية» وتبقى حالة الحضرنة المجتزئة والمجزئة، وتحول دون تكوين حيز عام مفتوح صائغ لمجتمع حداثي يمارس به حرية الحركة والتنوع في النشاطات العامة. ساهمت سياسات التخطيط بشكل مباشر وغير مباشر في استلاب الحيز العام بعد تجنب توفيره بحجة ان المجتمع الفلسطيني المقدسي ما زال قرويا تقليديا لا يحتاج حيز عام مديني يخدم السكان حاليا ومستقبلا.

٢. تغليب توفر الحيزات شبه العامة والحيزات المدمجة والتي تقدم خدمات

تعليمية، دينية، صحية وتتوطن بها مؤسسات خاصة تقدم خدمات لجمهور محدود في سياق وزمن محدد، وتخضع لضوابط وتقييدات إدارية وسلوكية. تعدّ هذه الحيزات، نظريًّا، مفتوحة للجمهور، ولكن بشكل انتقائي، وهذا حال معظم الحيزات العامة في الاحياء المقدسية. كما أن غياب السلطة البلدية (سالم، ٢٠١٨) المُحافِظة على الحيز العام أدّى إلى تردي هذا الحيز وأصبح في بعض الحالات الى مجمعات نفايات او مكرة بيئية او معتدي عليها من قبل بعض فئات الجمهور.

٣. معظم الخدمات العامة التي يستخدمها المقدسيون الفلسطينيون والمخصصة لهم هي حاراتية محلية، ولم تخصص او تصمم لخدمة مجمل المدينة. وأشارت قرار الخطة الحكومية الإسرائيلية رقم ٨٨٠ والذي اتخذ يوم (٢٠/ آب/٢٠٢٣) إلى هذا النقص واعترفت به لجسر الفجوات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ (مركز الحكومة، ٢٠٢٣). وأكدت في رصدها الموارد لتطوير حيز عام حاراتي محلي ما يقلص حيزهم العام المديني، ويعزز بقاء العصبية الانتمائية الحاراتية التقليدية، على اعتبار ان مستخدميها هم على الغالب أبناء الحي/ الحارة، وحيث ان غالبيتهم ما زالوا يخضعون لأنظمة عشائرية وقوانين وسلوكيات تقليدية، ويخضعون لرقابه مجتمعية. هذه الحال وجدت توافقًا غير معلن، حيث ان السلطات الإسرائيلية تمانع تشكيل مؤسسات عامة جمعية تساهم في تشكيل الهوية الجماعية المقدسية الفلسطينية، بل من مصلحتها إبقاء الهويات المحلية الحاراتية والقروية التقليدية، بما في ذلك شرذمة المجتمع المقدسي من خلال توفير خدمات وحيزات عامة على مستوى المدينة. ومن ناحية المجتمع المحلي القروي والحاراتي يسعى الحفاظ على نفسه وصراع البقاء في ظل السياسات الإسرائيلية الحكومية البلدية، ما يدفعهم الى تفضيل الانغلاق المحلي الحاراتي.

طبعا، هناك تفاوت بشأن مدى الانفتاح الحضري وتوطين حيز عام مفتوح

يربط بين احياء القدس. بشكل عام، ان مستوى الانفتاح الاجتماعي والحيزي موجود أكثر في محيط احياء شمال القدس، مثل بيت حنينا حيث بدا ينشا طابع مديني حداثي عصامي ، وبالمقابل يزداد الضبط والتقييد الاجتماعي والحيزي في احياء جنوب شرق القدس مثل حي صور باهر والسواحرة حيث ما زال الطابع القروي، التقليدي العشائري هو السمة الغالبة (انظر شكل رقم (١). رغم هذا التفاوت بالسمات فان السمة السائدة هي استلاب الحيز والفضاء العام في معظم احياء القدس الشرقية.

شكل رقم (١): تفاوت مدي المدينة وتكوين الحيز في محيط القدس المتنوع

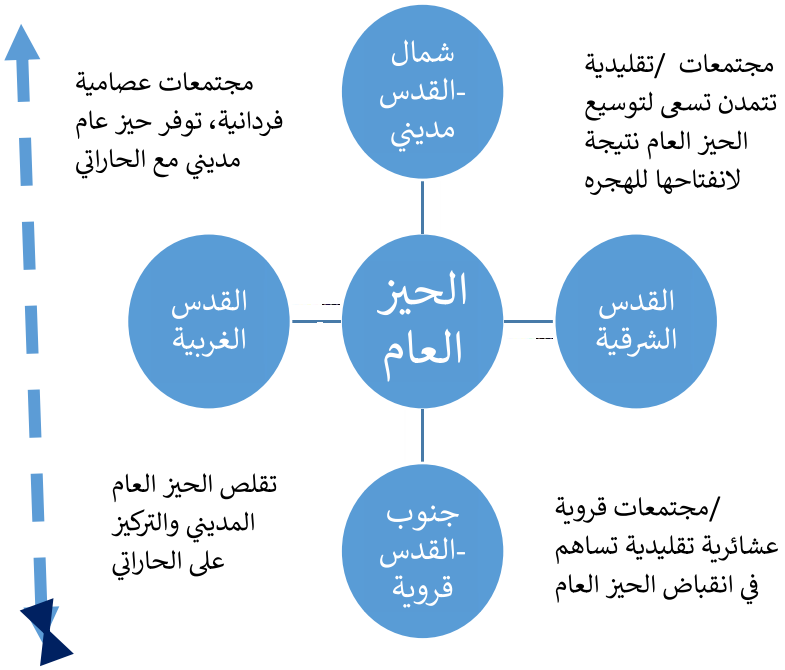

٤. شح الأراضي الحكومية العامة المتوفرة والمخصصة للحيز العام في الاحياء المقدسية، ورغبة مالكي الأراضي الفلسطينيون حفظ أراضيهم ومقاومتهم استقطاع مساحات كبيرة من أراضيهم للغايات العامة المدينية، حتى في حالة التخطيط المحلي الذي يركز على حفظ القروية لاعتبارات ديموغرافية واجتماعية ثقافية. في حالات التخطيط الممارس

فـان ميـل أصحـاب الأراضي المقدسـيون هـو الى تفهـم اسـتقطاعات جزء من أراضيهـم لغايـات عامـة محليـة (طـرق، مـدارس، سـاحات عامـة حاراتية) ومقاومـة اسـتقطاعات لغايـات بلديـة، لان ذلـك يشـكل ربمـا أحـد الأدوات لمصـادرة الأراضي وتخصيصهـا لاسـتخدامات إسرائيليـة. بالمقابـل تمانـع السـلطات الإسرائيليـة الحكوميـة تخصيـص أراضي لمرافـق عامـة مدينيـة لخدمـة السـكان الفلسـطينيين في القـدس الشرقيـة، حتـى مـن الأراضي التـي تمـت مصادرتهـا، أو أراضٍ وضعتهـا الحكومـة الإسرائيليـة تحـت يدهـا وخضعـت لسـيطرتها بموجـب نظـام الأراضي الإسرائيـلي المفـروض قـسرا، كل ذلـك حـال دون توفـر حيـزات عامـة مفتوحـة في محيـط القـدس يشـعر الفلسـطينيون بأمـان بهـا، وهـي ملكهـم ويسـتطيعون التـصرف والسـلوك بهـا بموجـب روايتهـم واحتياجاتهـم.

٥. تدعـي الحكومـة الإسرائيليـة والبلديـة أن مدينـة القـدس هـي نظريـا مفتوحـة وكل سـكانها لهـم حـق التحـرك واسـتخدام الحيـزات العامـة بهـا، ولا توجـد حاجـة لتخصيـص حيـزات قوميـة/ اثنيـة في المدينـة. ينطبـق هـذا الادعـاء عليـه قـول «كلمـة حـق أريـد بهـا باطـل»، واقـل مـا يقـال بـه أنـه ادعـاء «سـاذج» وشـعبوي. يتجاهـل هـذا الادعـاء حـال التقسـيم والتجزئـة الفعليـة بـين احيـاء القـدس ومجتمعاتهـا، كمـا انـه يتجاهـل مكانـة المقدسـيين بأنهـم ليسـوا مواطنـين، بـل هـم «مقيمـون دائمـون». كمـا انـه يتجاهـل حـال الـصراع، العـداء، التهديـد العلنـي والمبطـن والاغـتراب بـين الإسرائيليـون والفلسـطينيون الـذي يـبرز في الحيـزات العامـة، ورغبـة كل مجتمـع توفـير عـام لـه. كمـا ان الفلسـطينيون يرفضـون قـرار إسرائيـل بضـم القـدس الشرقيـة لإسرائيل، ومـا زالـوا ينظـرون اليهـا كسـلطات محتلـة تمـارس مصفوفـة ضبـط ورقابـة تشـتمل عـلى تطبيـق سياسـات كولونياليـة. هـذا الحـال والمكانـة يعنـي عمليـا ان حيـز المدينـة العـام هـو مقيـد وغـير مفتـوح، بـل هـو

مفتـوح بالأسـاس لليهـود ومُقيِّـد ومُحـدد للمقدسـين الفلسـطينيين.

الصراع وأدوات استلاب الحيز العام المديني

تتـم عمليـة اسـتلاب الحيـز العـام بتطبيـق عـدة أدوات تقـوم بـه السـلطات الإسرائيليـة. جـزء مـن هـذه الأدوات تمـارس نتيجـة عـدوان حكومـي مترجـم باسـتمرار إغـلاق الحيـز العـام وحـصر المـكان، لكيـلا يتمكـن المقدسـيون ورواد القـدس نيـل حريـة التحـرك والاسـتمتاع بهـذا المـكان. هـذا الاغـلاق والحـصر هـو جـزء مـن سياسـة مبرمجـة ومؤسسـة لسـلب حـق العـرب الفلسـطينيين في مدينتهـم. حيـث يمنـح الحيـز العـام امكنـه ذات معانـي وظائفيـة ورمزيـة بكونهـا مـكان تجمـع ولقـاء، يمكـن ان يشـكل رائـي عـام يسـاهم في تنظيـم مجتمعـي ومعلـم مركـزي في مشـهد المدينـة الطبيعـي. وان ممارسـة عـدوان منـع التجمهـر والحضـور العـام ذو دلالات لا تقـف عنـد كونـه حـدث اجرائـي او ردة فعـل ظرفيـة مؤقتـة لاعتبـارات امنيـة محـددة، بـل يتجـاوز موضـوع منـع التجمهـر، التجمـع وإنتـاج فعاليـات عامـة حاراتيـة، مدينيـة ووطنيـة بـه، الى حـال يسـعى الاحتـلال الاسرائيـلي مـن خلالـه الى تغيـير طابـع ومعالـم المـكان وتهجـير المقدسـيين مـن التوطـن بـه لاسـتمرار حفـظ هويتـه والـذي يمنـح إيحـاءات عامـة تصيـغ مشـهد ونسـيج المدينـة.

تظهـر دراسـة مكونـات المـدن أن توفـر السـاحات والحيـز العـام هـو جـزء مركـزي مـن هويـة ونسـيج المدينـة. هـذا الحيـز يسـتقطب اليـه الـزوار وسـكان المدينـة للتنـزه، الالتقـاء، والاسـتمتاع بوقـت الفـراغ. بهـذا الحيـز تكـون فعاليـات ونشـاطات ثقافيـة وترفيهيـة وسـياحية ويشـكل معلـم مركـزي في محيـط المدينـة يسـتطيع كل شـخص المكـوث والتحـرك بـه بأريحيـة وطمأنينـة. يتناقـض هـذا الحـال مـع سياسـات تهويـد المدينـة وتغيـير طابـع وتذويـت حالـة الغربـة والتغريـب بـين المقـدسي الفلسـطيني ومدينتـه، والتـي تسـعى السـلطات الإسرائيليـة الى تحقيقهـا مـن خـلال تطبيـق مصفوفـة ضبـط

وسيطرة تستخدم لإنكار حق المقدسيين في مدينتهم وحيزهم العام، بما في ذلك الساحات العامة المحدودة المتوفرة لحضور المقدسيون بها، وذلك بواسطة الاعتداء الفيزيائي الجسماني وممارسة كافة الوسائل لطردهم من الحيز العام، تخويفهم وارعابهم، لكي يذوتو بوعيهم الفردي والجمعي غربتهم في مدينتهم، وعلى وجه الخصوص ساحاتها وحيزها العام.

تمارس السلطات الإسرائيلية سياسات مُطَبِقة لأدواتها بشكل تراكمي لإنجاز مصفوفة الضبط والسيطرة على القدس، بدء ببسط السيادة الرسمية، ومع ذلك استلاب الحيز العام. شملت هذه السيادة فرض القانون الإسرائيلي المحلي على الأرض\ المكان بشكل كامل، ولكن لم يطبق القانون على منح المواطنة الكاملة للمقدسيين، بل ابقاهم بمكانة «مقيمين دائمين». واستخدمت السلطات الاسرائيلية رخصة البناء وكوشان الطابو رهينة لإعاقة تطوير المقدسيين وحرمتهم من حقهم الطبيعي بمدينتهم، والتي تعني ممارسة امتلاكهم وإنتاجهم المكان\ الحيز على المستوى الفردي والجمعي ليلبي متطلباتهم واحتياجاتهم. حالت هذه السياسات دون تطوير حيز عام جامع ومشكل لنسيج المدينة، بل سعت لإبقائها مقطعة ومشرذمة فيزيائيا واجتماعيا. كما ان السياسات الاسرائيلية تعيق وحتى تمنع كل عمل منظم وجامع يُمَّكن من استدامة العمل المؤسس والمُمأسس المدار من قبل مؤسسات عربية مقدسية، تعمل على انتاج وإدارة الحيز العام وتخطط لمستقبل المدينة وتحظى بمسؤولية وصلاحية.

ازداد طلب المقدسيين وحاجتهم لحيز عام؛ نتيجة التحولات الديموغرافية، البنيوية، الوظائفية والثقافية. وحصل هذا الازدياد الكمي رغم سياسات التضييق والحصر التي تمارسها إسرائيل ضد المقدسيين. كما ان هذا الازدياد الكمي يرافقه تغيير نوعي كجزء من عملية المَديَّنة والتمدين التي يمر بها المجتمع المقدسي وتوسع الطبقات الوسطى به. بالمقابل فان

حـوالي ثلاثـة ارباع الاسر المقدسـية تعيـش تحـت خـط الفقـر حسـب التعريـف الإسرائيـلي، وان الضائقـة السـكنية ترافقهـا ضائقـة كبـيرة في توفـر السـاحات والحيـزات العامـة المفتوحـة في محيـط الاحيـاء المقدسـية. وزاد هـذا الواقـع مـن تمسـك الفلسـطينيون في حيزاتهـم الخاصـة. بالمقابـل، خلـق حـال مـن الاغـتراب وتقليـل مسـؤوليتهم عـلى الحيـزات العامـة المحاذيـة لهـم وتخدمهـم مثـل حفـظ الملـك العـام، نظافـة الطـرق وعـدم الاعتـداء عليهـا. كمـا ان لـم تُنـشيء الحكوميـة والبلديـة، بصفتهـم الاعتباريـة، حيـزًا عامًّـا كافيًـا يسـتقطب الشـباب (وسـيط سـنوات العمـر لـدى المقدسـيين حـوالي ٢٢ سـنة) خاصـة للحضـور بـه، وللخـروج مـن الحيـزات والفضـاءات الخاصـة، وشـبه الخاصـة في أحيائهـم مـن أجـل العيـش في جـو مدينـي، خـارج الضوابـط العائليـة التقليديـة.

تقـوم إسرائيـل بمنـع نشـاطات شـبابية فلسـطينية في الحيـز، كمـا انهـا لا تشـكل سـاحات وحيـز عـام مدينـي مفتـوح، خـارج المناطـق/ الاحيـاء الحاراتيـة، وأمكنـة التقـاء مدينيـه. هـذا الحـال يشـعر بـه الشـباب الفلسـطيني بغيـاب حريـة الحركـة، وانهـم غـير متحـررون مـن منطقـة الضبـط الاجتماعـي والحمـى الحاراتـي التقليـدي. كمـا ان المقدسـيين الفلسـطينيين يسـعون، أفـرادًا وجماعـات، ان يتعاملـوا مـع الحيـز العـام بانـه مـكان امـان وثقـة ((Trust Space، ويحظـون بـه بحـال الغربـة والاغـتراب المدينـي الفـردي الطبيعـي. بالمـوازاة مـع ذلـك، يسـعون لتشـكيل حـال الاندمـاج في تعزيـز وتمكـين الانتمـاء الجمعـي الفلسـطيني المتنـوع والمتعـدد، وممارسـة مبـادرات نشـاطات وطنيـة تعـبر عـن حضـور فلسـطيني في حيزهـم العـام المسـلوب. بالمقابـل، تسـعى السـلطات الإسرائيليـة الى تحويـل الحيـزات العامـة في القـدس الغربيـة وفي محيـط الاحيـاء اليهوديـة الى حيـزات خـوف (Fear Space)، يَهـاب الفلسـطينيون دخولهـا، وممارسـة نشـاطات اجتماعيـة ترفيهيـة وثقافيـة بمـا في ذلـك اعمـال احتجاجيـه ضـد مصفوفـة الضبـط الإسرائيليـة الحكوميـة والبلديـة في القـدس (Jabareen, Eizenberg and Hirsh, ٢٠١٩).

هكـذا، فـان اسـتلاب الحيـز العـام يسـاهم في تثبيـت حانـو**ل إعاقـة تشـكل مكانًـا صائغًـا للوعـي الجمعـي الهوياتـي، تمـارس فيـه نشـاطات يعـزز تشـكيل الخطـاب الجمعـي العـام وامتـلاك الحـق الفلسـطيني في المدينـة، وفي هذا أمكنـة الحيـز العـام، يتـم التعبـير عـن حضـور المشـهد والروايـة الفلسـطينية ودحـض الروايـة الصهيونيـة، وتطبيـق مبـادرات ثقافيـة واحتجاجـات شـبابية فلسـطينية سـلمية، يتـم بهـا تحـدي الروايـة والهيمنـة الأحاديـة الإسرائيليـة الصهيونيـة.

الخاتمة

اسـتلاب الحيـز العـام هـو أداة لتغيـير مشـهد المدينـة وزيـادة الاغـتراب والغربـة بهـا. تتبـع حـال تطـور القـدس يظهـر انهـا تتطـور في واقـع غـير طبيعـي مـن حيـث التقسـيم الجيوسـياسي القسري، وبسـط الاحتـلال الإسرائيلي سـيادة عـلى القـدس وسـعيه الى فـرض روايتـه وتغيـير واقـع المدينـة وطابعهـا، مـن خـلال مصفوفـة ضبـط لتغيـير الواقـع الديموغـرافي، الجغـرافي والمؤسسـاتي والثقـافي واعاقـة الوجـود الجمعـي الفلسـطيني في محيـط القـدس.

كجـزء مـن سياسـة السـيطرة الإسرائيليـة، يتـم تقليـص الحيـز العـام الفلسـطيني المفتـوح عـلى المسـتوى الحاراتـي/ الاحيـاء وعـلى مسـتوى مجمـل المدينـة- القـدس الشرقيـة. كمـا بعـد الحـرب عـلى غـزة التـي نشـبت بعـد السـابع مـن أكتوبـر ٢٠٢٣، زاد الضبـط والرقابـة الاسرائيليـه عـلى الحيـز العـام الفيزيائـي والافـتراضي وتراكمـت حـال الاهالـة الفلسـطينية في الحيـز العـام الـذي تقلـص بعـد تعميـق اسـتلابة. وككل مجتمـع مدينـي حـضري يرغـب بتوفـير حيـز عـام مفتـوح تمـارس بـه نشـاطات ثقافيـة/ اجتماعيـة/ سـياحية/ رمزيـة وسياسـية، يسـعى المجتمـع المقـدسي إعـادة تشـكيل ذاتـه الجمعـي وتحقيـق ثروتـه الجماعيـة في الحيـز العـام، وحفـظ هويتـة وروايتـه وحقـه في المدينـة التـي تحـاول إسرائيـل اسـتلابها منـه.

إن إعـادة التشـكيل والصياغـة الهوياتيـة تتطلـب الخـروج مـن حيـزات شـبه عامـة او عامـة حاراتيـة، الى مبـادرات جمعيـة فـوق حاراتيـة يشـارك بهـا ويتشـارك في انتاجهـا أبنـاء المدينـة المقدسـية، ويتـم التوافـق المجتمعـي عليهـا، وتسـاهم في هندسـة الوعـي الجمعـي الفلسـطيني مسـتخدمة تقنيـات التواصـل الاجتماعـي الافتراضيـة، ومترجمـة بعضهـا الى سـلوك حياتـي في الحيـز العـام الفيزيائـي. حـال الهيمنـة الإسرائيليـة عـلى الحيـز العـام المقـدسي يفضـل عـرض الروايـة اليهوديـة الصهيونيـة وتجاهـل الروايـة العربيـة الفلسـطينية، وتشـويه الحيّـز العـامّ الإدراكـي مـن خـلال تغيـير الرمـوز سـلبيا عـلى انتماء العـرب الفلسـطينيين للحيّـز العـامّ الفيزيائـي (Khamaisi, ٢٠١٤). كمـا أن اسـتلاب الحيـز العـام الممـارس مـن قبـل إسرائيـل يطـرح سـببًا مفسـرًا ومـبررًا للاعتـداءات التـي يمارسـها الفلسـطينيون حتـى عـلى حيزاتهـم العامـة في احيائهـم.

هكـذا، تنشـا جدليـة غـير محمـودة بـين اسـتلاب إسرائيـل للحيـز العـام مـن الفلسـطينيين المقدسـيين، وبـين اسـتلاب الفلسـطينيين المقدسـين لحيزهـم العـام المقلـص، ويدفعهـم الى حـالات الاعتـداءات عـلى الحيـز العـام، ويتجـاوز ذلـك الى حـال انشـاء ثقافـة الفقـر في الاحيـاء الفلسـطينية، ولذلـك آثـار سـلبية عـلى المجتمعـات المقدسـية.

المراجع

- بـن ابراهامـي. (٢٠٢٠). المجتمـع المدنـي في القـدس الشرقيـة. القـدس: معهـد القـدس لبحـث السياسـات (بالعبرية).
- تمـاري، سـليم. (٢٠١٢). «أم الغريـب: تخطيـط المـدن وتطـور الحيـز العـام في فلسـطين الانتدابيـة». **حوليـات القـدس**، العـدد (١٣). ص: ٢٦-٤٦.
- خمايـسي راسـم محيـي الديـن. (٢٠٢١). «احتجاجـات سـاحة بـاب العامـود والـصراع عـلى الحيـز العـام في القـدس». **مجلـة المقدسـية**. العـدد (١١). ص: ١١٣-١٤٦.

- خمايسي، راسم محيي الدين. (٢٠٢٠). تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية؛ الإشكاليات، التحديات والاسقاطات. **مجلة المقدسية**. العدد (٧). ص: ١٥-٥٠.
- خمايسي، راسم محيي الدين. (٢٠١٨). **الحيز العام ومشهد البلدة العربية**. حيفا: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا.
- سالم، وليد. (٢٠٢٤). «الرواية الصهيونية: الثابت والمتحول». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد (٩). ص: ٢٢٢- ٢٤٣.
- سالم، وليد. (٢٠٢٣). «المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية. المقدسية». **مجلة المقدسية**. العدد (١٩). ص: ١٧٧- ٢٢٨.
- سالم ، وليد. (٢٠١٩). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي وبناء السيادة من أسفل. **مجلة المقدسية**. العدد (٣). ص: ١٤١-١٦٩.
- سالم، وليد, (٢٠١٨). «فلسطين: تجويف الحيّز العام، وتغييب المؤسسة». موقع اخبار البلد. مسترجع في ٢٠٢٥/٠٣/٢٥ https://www.akhbarelbalad.net/ar/1/6/3791/?ls-art0=48
- أبو سعدة هشام جلال. (٢٠١٨). **البعد الخامس: التصميم الحضري وأجواء المدينة**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- شلهوب-كيفوركيان، نادرة، ٢٠٢٣. «القدس والاهالة الصهيونية: تتبع تحولات الاستلاب اللامتناهي». **مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد** (١٣٦). ص: ٩٠-١٠٧.
- عزم، احمد جميل. (٢٠١٩). **الشباب الفلسطيني: من الحركة الى الحراك (١٩٠٨-٢٠١٨)**. رام الله: مسارات.
- **مركز الحكومة** (بالعبرية). (٢٠/٠٨/٢٠٢٣). قرار الخطة الحكومية الإسرائيلية رقم ٨٨٠. يُنظر الرابط:
  - chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.gov.il/BlobFolder/pmopolicy/dec8802023-/he/dec8802023-.pdf
  - Amin, A. (2008). Collective culture and urban public space, **City: analysis of urban trends, culture, theory, policy, action**, 12 (1), 524-.
  - Carr, S., Francis, M., Rivlin, L. and Stone, A. (1992). Public Space, Cambridge: Cambridge University Press.
  - Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford: Oxford UP.
  - Fenton, N. & Downey, J. (2003). «Counter Public Spheres and Global Modernity». **Javnost –**

The Public, 10 (1): 1532–.

- Fraser, N. (1992). "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy." In: Craig Calhoun, ed., **Habermas and the Public Sphere**. Cambridge, Mass.: MIT Press, 109142–.
- Habermas, J. (2006). "Political Communication in Media Society: Does Democracy Still Enjoy an Epistemic Dimension? The Impact of Normative Theory on Empirical Research". **Communication Theory**, 16 (4): 41126–.
- Hakim, B. S. (1986). Arabic–Islamic Cities: Building and Planning Principles. London: KPI/ Routledge and Kegan Paul.
- Jabareen Y, Eizenberg E and Hirsh H (2019). «Urban landscapes of fear and safety: The case of Palestinians and Jews in Jerusalem». **Landscape and Urban Planning**, 189: 46–57.
- Khamaisi, R. (2014). «Landscape Architecture between Legislation and Tradition, In: Hubertus Fischer, Sarah Ozacky–Lazar and Joachim Wolschke–Bulmahn (eds.)». **Environmental Policy and Landscape Architecture,** Hannover: Leibniz University, CGL–Studies, vol. 18:.193208–.
- Lefebvre, H. (1991). The Production of Space. Oxford: Blackwell.
- Lefebvre, H. (1996). «The Right to the City». In: E. Kofman & E. Lebas (Eds.), **Writings on Cities: Henri Lefebvre**. Oxford, UK: Blackwell Publishers Ltd.
- Levi–Strauss, C., (1966). The Savage Mind. (G.W.Ltd, Trans). Chicago: The University of Chicago.
- Lynch, K. (1972). What Time is this Place**, Cambridge**: MIT Press.
- Lynch, K. (1981). A Theory of Good City Form, Cambridge: MIT Press.
- Moughtin, C. (1992)**.** Urban Design: Street and Square, Oxford: Butterworth– Architecture..
- Mehta, V. (2014). "Evaluating public space". **Journal of Urban Design**, 19 (1), pp. 5388–.
- Omer I. and Or U. (2005). Distributive Enviromental Justice in the City: Differential Access in Two Mixed Israeli Cities, **Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie**. Vol. 96, No. 4. pp: 241–253.
- Whyte, W.H. (1980). The Social Logic of Small Urban Spaces.Washington D.C.: Conservation Foundation.
- Zucker, P. (1959). Town and Square. New York: Columbia University Press

مواقع إلكترونية

قانون الدخول لإسرائيل (بالعبرية). (1952). يُنظر الرابط

https//:www.gov.il/BlobFolder/generalpage/ru_submission_of_an_appeal_under_the_entry_into_israel_law/he/KenisaLeisrael.0_pdf